مستبين ثم

متباينين تباينا لا يتصور بينهما واحد باعتبار واحد وجدا فاو عدما فكذلك لا يتصور لواحد
بعينه من الذوات أو الجنبيات المتكثرة للذات ضروريا وجودا واحدا وضروريا عدما واحدا لا
ضروريان لوجود واحد وعدم واحد كذلك وهذا المعنى طبايع ذهنية لا يتحصل الا بالاضافة ولا
يتعدد كل منها الا بتعدد ما اضيف هي اليه فلو فرضنا امكان بالغير لشئ ما فهو مع عزل النظر عن
الغير امر في حد ذاته ممكن فكان لشئ واحد امكانان وقد عرفت بطلانه او ضروري احد من الوجود
والعدم فقدان الاخر ذلك الغير عما يضيفه ذاته وكما هو معلوم ما استوجبه طبايعه وليس كذلك
اذ امكان الوجود هو الامتناع بالغير جايز كون الذات متصفة بالامكان الذاتي لانه عبارة عن لا اقتضاء
الذات احد الضروريين لا اقتضاء انها سلبهما وبينهما فرق فان الاول سلبه عتصل لا ايجاب سلب
او ايجاب عدول والثاني ايجاب لاحدهما والسلب البسيط المتصل بما هو كذلك لا يخرج صدقه على
شئ يجب ذاته الى اقتضاء من تلقاء تلك الذات لدليل يكفي فيه عدم الاقتضاء الاطلاقي فالامكان بهذا المعنى
هذا المعنى من لوازم المهيات عن المعنى المصطلح الشايع في اللوازم بل شئ مجرد كون المهية كافية لصدقه
عليها لا بمقتضى ولا باقتضاء ثم يساوي طرفي الوجود والعدم نظرا الى نفس الذات الامكانية حيث
ما هو موجود او معدوم في الخارج وثابت في العقل وصحة ايجاب سلب الضروريين له لهذا المعنى
بحسب حكم العقل من لوازم المهيات عن المعنى الشايع فيها لكن ليس شئ منها حقيقة للامكان كما يشير
اليه البرهان بل اشد حجة في عدم التحصل واوكد مباينة في القوة والمغايرة وبينهم من يجعل الامكان
بمعنى تساوي الطرفين نظر الى الذات او بمعنى سلب الجعد ولا التحصل لكنه من اللوازم الاصطلاحية
للذات المحوجة الى المقتضى من قبلها ثم يتفرع من لزوم الانقلاب عند فعلية احد الطرفين ان تخلف مقتضى

الذات

الذات او ترجح احد المتساويين ان نفس الامر واسع من مرتبة الذات من حيث هي هي وان انتفاء شئ
في خصوص من حيث انه نفس الامر مخصوصه لا يستلزم انتفائه في نفس الامر فيجوز ان يكون حقيقة الامكان
اقتضاء ذات الممكن تساوي الطرفين بالنظر الى ذاته من حيث هي هي لا اقتضاء ذاته تساويهما في نفس الامر
وكذا ما يناسبه مقتضى ذات الممكن ترجح احد الطرفين بالنظر الى ذاته من حيث هي لا يوجب بالنظر اليها
في نفس الامر من جهة ما غير العلة وفاضة الفاعل وانت بعد الاحاطة بما بينهما علم ان الممكن من حيث
ذاته من حيث ذاته له القوة الصادقة والفقر المحض من غير تحصل بوجه من الوجوه اصلا في جهة من الجهات
على بطلان ذلك اذا المهية الامكانية حيث لا تحصل لها الا في فعلية لها في حد ذاتها وما لا فعلية له لا اقتضاء
منه لشئ ما لم يسبق بسبق الوجود من جهة اقتضاء الجاعل القيوم والا لكان ملابسا بالقوة من حيث
هو بالقوة وقد خلف اخراج شئ من القوة الى الفعل ومن الابهام الى التحصل والفطرة الانسانية
بالفطرة فاذن الممكن حيث فانه المهية لا يقتضي شيئا من الاشياء حتى سلب شئ ليس اقتضاء
وتنبيه ان من الذاهبين الى ان الامكان الذاتي من لوازم المهيات بالمعنى الاصطلاحي الذي
يلزم شيئين وبما جعل من براهين ابطال الامكان بالغير انه لو كان كذلك لزم ان يرد على شئ مستقلين
على معلول واحد او انقلاب شئ من الواجب بالذات والممتنع بالذات الى الممكن بالذات ويرد
عليه انه يجوز ان يكون علية الذات او استقلالها مشروطة بانتفاء الغير فاذا وجد لم يكن لها عليته
او استقلال فلا يلزم المحذور الذي ذكر كما في اعدام اجزاء المركب فان كلا منها مستقل لعدمه عند
الانفراد واذا اجتمع عدة منها بطل الاستقلال من الاحاد ودفع بان في التقرير الذي ذكر لا يكون
الامكان ذاتيا اعم اذ لا زوال للغير من كل وجه او عدما لكن في علية كل من اعدام اجزاء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)